في حالة عدم حضور المراجع لمدة ثلاثة أيام عمل بعد الموافقة يتم حذف الطلب

البلدية : تحديث نظام تخصيص مواقع التخييم الربيعي وبرمجته إلكترونياً

أعلنت بلدية الكويت الإنتهاء من مراجعة المخططات المعدلة من قبل لجنة دراسة وتحديث المواقع المخصصة بصفة مؤقتة للتخييم الربيعي مشيرة إلى برمجتها وإدخالها على النظام الالكتروني.

وقالت مدير ادارة التنسيق ببلدية الكويت ورئيس اللجنة المهندسة عواطف المطرود في بيان صحافي أمس أن اللجنة أوقفت نظام الخرائط نهاية اكتوبر الماضي وأجرت عملية إعادة تعيين بشكل كامل للنظام بهدف وضع المخططات المعدلة وإزالة كافة الحجوزات التجريبية السابقة والتي تمت في 25 من الشهر الماضي.

وأضافت المطرود أن اللجنة قد حددت موعد البدء الرسمي لنظام الخرائط الخارجي وإتاحته للجمهور اعتباراً من الساعة 6.25 من صباح الـ26 من أكتوبر الماضي لاستقبال الطلبات عبر الموقع الرسمي المعلن عنه وهو ذات الموقع المعلن عنه العام السابق.

وأوضحت أن اللجنة قد حددت موعد البدء الرسمي لتشغيل نظام الخرائط المعدل للموقع «الداخلي» من قبل موظفي البلدية المختصين في تمام الساعة 7.55 صباحا في نفس اليوم فيما تم بدء التشغيل الرسمي لنظام الحجز «الداخلي والموافقات» في تمام الساعة الـ 8 صباحا وذلك للتعامل مع الطلبات المسجلة بالنظام.

وذكرت المطرود أن إدارة نظم المعلومات أكدت على «عدم وجود أي طلب مسجل بالنظام قبل بدء التشغيل الفعلي للخرائط المتاحة للجمهور» وأن كافة الطلبات المسجلة من الساعة 6.30 صباحا وحتى الساعة 7.55 صباحا جميعها مسجلة من خلال موقع الجمهور «الخارجي» في حين أن الطلبات اللاحقة للساعة 7.55 صباحا جاءت من كلا الموقعين الخارجي والداخلي (موظفي البلدية بالمحافظات) على حد سواء.

البلدية تحدث نظام تخصيص مواقع التخييم الربيعي

وأكدت أن إدارة مركز نظم المعلومات قامت بتحديد القواعد المنظمة لنظام تراخيص المخيمات الربيعية لموسم (2015-2016) والالتزام التام بها وفقا لما جاء في تعميم المخيمات والتي تضمنت «الا يقل سن طالب الترخيص عن 21 عاما وأن يصدر إيصال سداد التامين باسم صاحب الترخيص وأن يدون اسم صاحب الترخيص بشكل آلي على إيصال سداد التامين من قبل النظام».

وأضافت المطرود انه «سيتم الحجز عن طريق النظام من موقع البلدية أو بالتقدم لفرع البلدية بالمحافظة التابع لها موقع المخيم المطلوب الترخيص له» ليقوم موظف البلدية بفرع المحافظة بإتمام الحجز والترخيص للمراجع من خلال النظام الداخلي وعدم إصدار أكثر من ترخيص واحد لكل رقم مدني أو كل مراجع.

وأشارت إلى أنه بعد طلب المراجع الترخيص لمخيم من خلال النظام على موقع بلدية الكويت في شبكة الانترنت يحول تلقائيا لفرع المحافظة التابع لها المخيم المطلوب لاتخاذ قرار بشأنها بالقبول أو الرفض خلال يومين عمل على الأكثر.

وأوضحت انه في حالة رفض الطلب يتم نقل الطلب للطلبات المرفوضة ويبقى يومين حتى يحذف بشكل تلقائي من خلال النظام ويعاد طرح الموقع مرة أخرى للحجز وفي حالة قبول الطلب يحول إلى التراخيص المقبولة وإبلاغ المراجع بالقبول عن طريق الرسائل النصية للحضور لاستكمال خطوات استخراج التراخيص واستلامها.

وأفادت بانه في حالة عدم حضور المراجع لمدة ثلاثة أيام عمل بعد الموافقة على الطلب يتم حذف الطلب تلقائيا من خلال النظام وإعادة طرح الموقع مرة أخرى للحجز ويتم إثبات سداد التامين والرسوم من قبل المحافظة ومن ثم إصدار الترخيص بالتصديقات اللازمة لتصبح حالة الطلب (ترخيص صادر) ويتم تحويل التراخيص الصادرة إلى الأرشيف بشكل تلقائي من قبل النظام.

وأكدت أن إدارة مركز نظم المعلومات تسعى بكل طاقتها لإقرار مبدأ المصداقية في كافة انظمتها لتقديم خدمة أفضل للجمهور وتسعى جاهدة لتحقيق النجاح المنشود لنظام تراخيص المخيمات الربيعية.

تخفيض ما يقارب 2.7 مليون دينار من مناقصات المركبات بناء على دراسة فنية

«الشؤون» : اتخذنا العديد من الإجراءات الإدارية والمالية لترشيد الإنفاق

أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اتخاذها العديد من الإجراءات الإدارية والمالية لترشيد الانفاق ومنها تخفيض ما يقارب 2.7 مليون دينار كويتي من القيمة الإجمالية للمناقصات بالمركبات بناء على دراسة فنية.

وقالت الوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية في الوزارة شيخة العدواني في تصريح صحافي امس إنه تم أيضا وقف اي صرف غير مبرر بما لا يخل بحسن سير العمل ولا يستوفى الإنجاز أو الخدمات التي تقدمها الوزارة.

وأضافت العدواني أن من تلك الإجراءات إعداد وإصدار لوائح منظمة لخطوات العمل بكل إدارات الوزارة وتوزيع كل الموظفين وفقا لتخصصاتهم الوظيفية التي تتناسب مع احتياجات الوحدات التنظيمية ومراجعة جميع المزايا المالية التي يتقاضاها الموظفون من بدلات ومكافآت وكوادر مالية لتصرف لمستحقيها فقط.

وأوضحت أنه تم وضع ضوابط لصرف المساعدات لئلا تصرف إلا لمستحقيها وتقنين صرف مكافآت العمل الإضافي وعدم صرف أي أعمال إضافية استثنائية للعديد من الوحدات التنظيمية.

ولفتت أيضا إلى وضع ضوابط لصرف مكافأة الأعمال الممتازة وتطبيق شروط منحها والصادرة بموجب قرارات مجلس الخدمة المدنية وتقنين تشكيل فرق العمل الى الحدود الدنيا والزام الادارات بالعمل الذي يقع من اختصاصاتها وتقليص أعداد الموظفين الواقفين العاملين على بندي الراتب المقطوع والثاني وعدم التعيين عليهما إلا لبعض التخصصات غير المتوفرة من العمالة الوطنية.

ومن ناحية اخرى أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور مطر المطيري ان قرار الزام الجمعيات التعاونية بطرح 20 في المئة من المساحات الاستثمارية بمحيط الجمعيات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يساهم في تقليل الضغط على بند الرواتب والاجور في الموازنة العامة للدولة.

وأضاف المطيري في كلمة خلال اجتماعه برؤساء الجمعيات التعاونية لمناقشة ضوابط استغلال أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخدمات الحركة التعاونية ان الوزارة تلقت الى الآن 19 ردا من اجمالي عدد الجمعيات في شأن توفير تلك المساحات واستغلالها من قبل اصحاب المشاريع من فئة الشباب.

وبين ان الوزارة تسعى جاهدة لمواجهة العقبات امام الجمعيات بشأن توفير تلك المساحات بالتعاون مع الجهات المعنية المختصة بهذا القرار كاشفا عن انشاء قسم في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خاص بتلقي تلك الطلبات الخاصة لاصحاب المشاريع وفقا لضوابط ولوائح معينة.

ونوه الى ان تطبيق القرار خلال مراحله الاولى سيشكل صعوبة لدى الجمعيات المستغلة بالكامل مشددا على ضرورة تواصل الجمعيات مع الوزارة من خلال جدول زمني مناسب لتوفير تلك المساحات.

ودعا الى تضافر الجهود لانجاح وتطبيق هذا القرار على مراحل زمنية والوصول الى الغاية التي تخدم ابناء الوطن ورفع شأنهم.

واشار الى انه من السهل استقطاع تلك المساحات في الجمعيات التي انشات حديثا مؤكدا حرص الحكومة على المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد والنهوض بها.

ولفت الدكتور المطيري الى ان الاولوية هي لمساهمي المنطقة في استغلال تلك المساحات في الجمعيات مؤكدا حرص الوزارة على التعاون ومساعدة جميع فئات المجتمع وفي مقدمتها فئة الشباب.

وقال ان القرار الوزاري يتضمن ثلاث بنود رئيسية يختص الاول في الزام الجمعيات التعاونية بطرح 20 في المئة من المساحات الاستثمارية المتاحة كمحلات مرخصة من بلدية الكويت بمركز الضاحية و20 في المئة بالقطع السكنية.

وبين المطيري ان البند الثاني يلزم ايضا الجمعيات التعاونية بتوفير 20 في المئة من المساحات المؤجرة داخل السوق المركزي كاكشاك موضحا ان البند الثالث يكمن في تخصيص عدد من القواطع والارفف لعرض سلع ومنتجات اصحاب المشروعات بحيث لاتقل المساحة عن 20 في المئة من اجمالي مساحات العرض بالجمعية.

وقال ان هناك شروطا لازمة لاصحاب المشاريع يجب ان تتوافق مع قرارات بلدية الكويت بشأن نوعية النشاط الممارس في الجمعيات مبينا انه على الجمعيات التواصل مع الجهة المذكورة وتزويدها بالانشطة المتوفرة حتى لايكون تداخل بين تلك النشاطات.

«الأشغال»: أنجزنا 65 في المئة من مشروع تطوير جمال عبدالناصر

أعلن الوكيل المساعد لقطاع هندسة الطرق في وزارة الأشغال العامة المهندس أحمد الحصان إنجاز الوزارة 65 في المئة من أعمال مشروع تطوير شارع جمال عبدالناصر الذي ينفذ بكلفة إجمالية 242ر506 مليون دينار كويتي.

وقال الحصان في تصريح صحافي امس إن المشروع يعتبر احد المشاريع الكبرى التي ستسهم في دفع مسيرة التنمية في البلاد مضيفا ان (الأشغال) ممثلة في قطاع هندسة الطرق مستمرة في توجه التسلم الجزئي للمشاريع خصوصا الكبرى بما فيها مشروع تطوير وتحديث طريق جمال عبدالناصر للاستفادة من هذه الأجزاء في تسيير حركة المرور خصوصا داخل المناطق السكنية المكتظة بالسكان والتي تقع فيها جهات حكومية وخدمية.

وأوضح الحصان أن مشروع تطوير طريق جمال عبدالناصر يهدف إلى تحويل الشارع القائم إلى طريق سريع متعدد الأدوار بمواصفات عالمية ويتضمن سلسلة كبيرة من الأعمال الإنشائية لبناء الجسور والمنحدرات إضافة الى أعمال الطرق والانفاق وتحويلات المرور وأعمال التحويل والحماية والتحديث للمرافق والخدمات على امتداد الطريق.

وذكر أن المشروع يعتبر أحد أكبر مشاريع البنية التحتية والطرق متعددة الأدوار على صعيد المنطقة مبينا أن خطوات التنفيذ تتقدم بشكل سريع من خلال المتابعة الدقيقة لكل مشاريع الطرق بما فيها طريق جمال عبدالناصر للوقوف على آخر المستجدات وتسريع وتيرة العمل بها.

ولفت إلى أن أعمال المشروع تشمل إنشاء طريق سريع علوي بطول 2ر7 كيلو مترات يضم ثلاثة تقاطعات بمنحدرات الدخول والخروج بطول إجمالي يصل إلى ثمانية كيلو مترات إضافة الى نفق بطول 716 مترا يعلوه دوار لحركة المرور.

وأشار إلى أن إنشاء الطريق السريع يهدف إلى الفصل بين مسارات المرور المختلفة العابرة والمحلية مع رفع القدرة الاستيعابية للطريق والاستعداد لمتطلبات حركة المرور المستقبلية.

وأوضح أن ذلك يتم من خلال زيادة عدد حارات المرور في كل مسار ليصل عدد الحارات في المشروع في بعض المواقع الى 12 حارة مرور بالاتجاهين فضلا عن تطوير الطريق الأرضي القائم ليصبح طريقا سريعا بطول 10 كيلومترات يحوي بين الأربع و الخمس حارات للمرور لكل اتجاه ويتخلله تسعة دوارات بديلة عن إشارات المرور لضمان نسبة أكبر من الانسيابية للتدفق المروري والتقليل من الازدحام خصوصا في أوقات الذروة.

وتوقع الوكيل المساعد لقطاع هندسة الطرق في (الأشغال) تسليم مشروع تطوير جمال عبدالناصر خلال الربع الأخير من عام 2018.

شملات

الصالح : لا وقف

سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد : إننا «نقوم حاليا بإجراء العملية المعتادة لتمويل الميزانية ولم يتم ايقاف اي مشروع من مشاريع خطة التنمية ، لأسباب تمويلية».

وأوضح أن تمويل العجز في الميزانية سيتم من خلال سندات بالدينار الكويتي ، وعند الحاجة لإصدار سندات بالدولار سيتم تمويل جزء من هذه السندات من الاحتياطي العام.

وعن موضوع قيام الكويت بإصدار صكوك قبل نهاية العام أفاد بأن اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال صدرت أمس الأول وهي تتضمن آليات تنظيم إصدار الصكوك «لذلك نحتاج بعض الوقت حتى يتم إصدار الصكوك إضافة إلى وجود قانون الدين العام الذي يؤمن الأداة القانونية لها ما يعني استكمال البنية التشريعية لهذه الإصدارات».

أضاف أن انخفاض أسعار النفط هو فرصة لتحسين البنية التحتية من خلال الاستمرار بطرح وتشييد مشاريع البنية التحتية ، ليساهم الإنفاق العام بمواجهة أي جمود اقتصادي.

وعن مواجهة الانخفاض الكبر في أسعار النفط ، أشار إلى أن الكويت لديها احتياطيات مالية كما أن تصنيفها الائتماني كدولة يمكنها من مواجهة هذا الانخفاض ، بالتزامن مع إصلاحات هيكلية جارية حاليا تؤمن قدرة الكويت على مواجهة هذا التراجع ، فضلا عن أن خطط الكويت تضع لكل خمس سنوات.

من جهته أكد محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل في كلمته بالمؤتمر ، أن التمويل الإسلامي يمكن أن يلعب دورا في تقديم نظام مالي قائم على مبادئ أصيلة ، ويدفع عجلة النمو ويخلق الوظائف ويخفض معدلات الفقر ويحقق المساواة.

وقال الهاشل إن التمويل الإسلامي يسهم أيضا في توجيه الائتمان إلى استثمارات منتجة ، وليس لأنشطة مضاربية أو استهلاكية غير مفيدة فضلا عن تشجيع الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا والمستدامة بيئيا.

أضاف أن تحقيق هذا النظام المالي الإسلامي «يتطلب منا القيام بتحويل تركيزنا من نموذج الالتزام بالشريعة ، إلى النموذج الذي يستند ويقوم على الشريعة الإسلامية فالالتزام سهل ويمكن تحقيقه دون إصلاح للمؤسسات».

وأشار إلى أن تطبيق نظام مالي يستند إلى الشريعة الإسلامية يستلزم تغييرات جوهرية ، ليس فقط في القطاع المالي لكن في الطريقة التي تعمل بها المجتمعات ، لذلك فإن بناء القدرات للمؤسسية يشكل أهمية قصوى.

وعن الوضع الحالي للتمويل الاسلامي قال إنه بعد انشاء اول بنك اسلامي في الكويت منذ أربعة عقود مضت ، يوجد في الكويت خمسة بنوك إسلامية تشكل مجتمعة ما نسبته 39 في المئة من الأصول المصرفية المحلية ، وهي ثالث أكبر حصة للبنوك الإسلامية العاملة في أي دولة لديها نظام مصرفي مزدوج ، تعمل فيه البنوك الاسلامية والتقليدية وعلى المستوى العالمي.

وأشار الهاشل إلى أن الكويت تمتع بخامس أكبر حصة من الأصول المصرفية الاسلامية وثالث أكبر حصة من الصناديق الاسلامية.

وبين أن النمو في قطاع التمويل الاسلامي لم يقتصر فقط على الكويت خلال العقود الاخيرة ، «فالسوق العالمي للخدمات المالية الاسلامية مقاسا بالأصول الموافقة لاحكام الشريعة الاسلامية تجاوز تريليوني دولار حاليا ، وهو ما يعد قفزة هائلة مقارنة بما قيمته 150 مليار دولار في منتصف التسعينات».

بدورها أكدت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد ان التمويل الإسلامي قادر على المساهمة في النمو الاقتصادي بشكل أكبر وأكثر شمولية ، في حال زيادة وصول الخدمات المصرفية إلى شريحة كبيرة من السكان المحرومين من الخدمات المصرفية.

ولفتت لاغارد إلى أنه في ظل نمو التمويل الإسلامي بمعدل 10 اضعاف خلال العقد الأخير إلى نحو تريليوني دولار ، فإنه يتفوق بذلك على التمويل التقليدي رغم أنه يمثل 1 في المئة من إجمالي الأصول المالية حول العالم فقط.

قمة الرياض

السياسية والاقتصادية، حيث أدان التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للدول العربية ويطالبها بالكف عن الأعمال الاستفزازية التي تقوض الثقة وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة ، كما طالبها بإيجاد حل سياسي لأزمة الجزر الإماراتية الثلاث «طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى» التي تحتلها إيران منذ عام 1971.

وشدد البيان على ضرورة التوصل إلى حل سياسي يضع حدا لمعاناة الشعب السوري ، كما طالب اليمنيين باحترام مخرجات الحوار، وفق المبادرة الخليجية ، والتأكيد على ضرورة تنفيذ القرار 2216 الصادر عن مجلس الأمن.

وعبر البيان عن القلق الكبير بشأن تمدد الأعمال الإرهابية في ليبيا وتهديدها للأمن الإقليمي .

يذكر أن الكويت شاركت في قمة الرياض بوفد ترأسه ممثل سمو أمير البلاد ، سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء .

الرياض والقاهرة

للعراق كإخوة لنا ، وليس على أنهم سنة أو شيعة وأي شخص يشكك في نوايا المملكة تجاه العراق ، لا يعلم سياسة الرياض تجاه بغداد».

وحول عدم تضمن «اعلان الرياض» الصادر في ختام القمة اشارة الى العراق ، قال الجبير إنه لا ثمر مناسبة أو حدث إلا ويتم التأكيد على رفض التدخل الإيراني في العراق ، وعدم خضوعه للنفوذ الإيراني مع التأكيد على وحدة اراضي العراق.

وفيما يتعلق باليمن ، أكد وزير الخارجية السعودي أهمية التوصل إلى حل سلمي ، بناء على قرار مجلس الأمن الذي يرفض انقلاب جماعة الحوثي والرئيس اليمني المخلوع علي عبدالله صالح على الشرعية في اليمن ، معربا عن الأمل بأن تكلل المباحثات التي ستجرى بين الأطراف اليمنية المختلفة خلال الأيام المقبلة بالنجاح وتحقق الأمن والسلام لليمن.

العيسى : إصابة

بـ 25 طالبا داخل الفصل الواحد ، لاسيما أن «تكدس الطلبة داخل الفصول يؤثر سلبا على العملية التعليمية».

أضاف أن الوزارة تتابع مدى التزام المدارس بالقرار الخاص بالرسوم الدراسية ، والذي «التزمت به معظم المدارس ولم يلتزم البعض الاخر منها» ، لافتا إلى التحرك الفوري حال ورود أية شكاوى من قبل أولياء الأمور في هذا الصدد.

وأوضح أنه من المفترض أن المدارس الخاصة ليست مشاريع ربحية ، وبالتالي فلا «يمكن التوسع في قبول الطلبة على حساب العملية التعليمية» ، مشددا على ضرورة «إعطاء الفرصة لمنح رخص جديدة لافتتاح مدارس أخرى لاستيعاب الأعداد».

وقال ان المدارس العربية الأهلية «غير مستعدة حاليا» للتعليم الالكتروني عكس المدارس الحكومية ، مؤكدا اهمية مواكبتها لنظيراتها الحكومية في هذا الشان ، وكشف عن دعم الوزارة لتلك المدارس لمواكبة التعليم الالكتروني وصولا الى المساهمة في العملية التنموية الخاصة بالمجال التربوي.

وردا على سؤال حول اعتصام معلمات رياض الأطفال أكد حرص الوزارة على حقوق العاملين بجميع المراحل التعليمية سواء كانت إدارية او مالية ، لافتا إلى عدم اطلاعه حتى الان على «متطلبات معلمات رياض الأطفال».

بدوره قال وكيل وزارة التربية المساعد للتعليم الخاص والنوعي بالإنابة فهد الفيص في تصريح للصحافيين ان عدد الطلبة في المدارس الخاصة بلغ 240 الف طالب وطالبة «لذا كان من الضروري تنظيم جولات تفقدية للوقوف على سير العملية التعليمية».

وحول ما اثير عن وجود اصابات بفيروس انفلونزا الخنازير أكد الفيص اكتشاف بعض الحالات وأن «الصحة المدرسية تقوم بالتعامل معها».

قطر تعلن

القوات المسلحة القطرية ، استشهد اثناء تأدية الواجب في اليمن.

وتشارك دولة قطر بقوات ضمن قوات التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن ، استجابة للحكومة اليمنية الشرعية لإعادة الشرعية لليمن والحرص على امن واستقرار اليمن ومساعدة شعبه.

لجنة تحقيق

صغير فقط قد يحتاج إلى وقت لكشف بقية تفاصيل عملية الاغتيال». ولكنه رفض إعطاء المزيد من المعلومات حول الشبيه به وحول سير التحقيق.

لكنه قال «أؤكد أن إسرائيل تتحمل مسؤولية عملية الاغتيال» التي تعود إلى العام 2009.

وجاء هذا التصريح عشية الذكرى السنوية الحادية عشرة لوفاة عرفات الذي بقي سر وفاته غامضا حتى الآن، في حين أن القضاة الفرنسيين المكلفين بالتحقيق في «الاغتيال» والذي بدأ بطلب من ارملته أعلنوا إغلاق الملف وقد استانفت سهى عرفات القرار.

وكانت سهى عرفات قد تقدمت بشكوى ضد مجهول بعد اكتشاف مادة البلوتونيوم 210 وهي مادة مشعة مضرة جدا، على زوجها.

ولكن الخبراء المكلفين من قبل القضاة الفرنسيين استبعدوا مرتين فرضية التسمم. وقال الخبراء الروس إن وفاة عرفات هي «موت طبيعي». وعلى العكس من ذلك، قال خبراء سويسريون استشارتهم أرملة عرفات إن نتائجهم «تدعم فرضية التسمم» بالبلوتونيوم.

وقد اتهم العديد من الفلسطينيين إسرائيل بالعملية، ولكنها ما زالت تنفي أن تكون قد سممت ياسر عرفات. وهناك شبهات حول تعاون فلسطيني في عملية وفاة عرفات على خلفية الصراع على السلطة.

«وثيقة روسية»

تنحي الرئيس السوري بشار الأسد خلال الفترة الانتقالية، وهو مطلب أساسي للمعارضة، إلا أنها نصت على أن الرئيس السوري «لن يرأس اللجنة الدستورية».

وتضاربت تصريحات المسؤولين الروس بشأن تلك الوثيقة، فقد نفت ماريا زاخاروفا المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية إعداد موسكو أي «وثيقة من أجل الاجتماع الدولي بشأن سوريا الذي يعقد في فيينا بعد أيام».

وقالت زاخاروفا «هذه المعلومات لا تتفق مع الواقع» ، إلا أن فلاديمير سفرونوكوف نائب المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة أعرب عن أسفه لتسريب الوثيقة، حسبما ذكرت «اسوشيتد برس» .

وقال سفرونوكوف إنها «رؤيتنا وهذا اقتراحنا، ونحن بالتأكيد منفتحين على أي اقتراحات أخرى من الجانب الآخر، إن الوثيقة تعد مشاركة روسية تنظر في كيفية بدء العملية السياسية لجعل جميع الأطراف تعمل معا، الحكومة والمعارضة».

ويأتي هذا في الوقت الذي حض فيه موفد الأمم المتحدة إلى سوريا ستيفان دي مستورا الثلاثاء القوى الكبرى على الاستفادة من «الزخم» الذي حققته المحادثات بشأن سوريا في جنيف.

ودعا إلى ضرورة «وضع عملية سياسية قادرة على إخراج البلاد من الحرب».

وقال دي مستورا إن «الزخم الذي حدث في فيينا لا ينبغي تفويته» وذلك في ختام اجتماع لمجلس الأمن الدولي قبل لقاء دولي السبت في العاصمة النمساوية سيحدد معالم مرحلة انتقالية سياسية في سوريا لإنهاء الصراع.

وسيجتمع ممثلو نحو 20 دولة ومنظمة دولية في فيينا السبت ، في محاولة لدفع خطة سلام من أجل سوريا تتضمن وقفا لإطلاق النار بين الحكومة السورية وبعض جماعات المعارضة.